



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠ دول الخليج العربية بين ترامب وبايدن

إعداد

د. فيصل أبو صليب

مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

سلسلة تقارير

تقدير موقف

العدد (٢)

ديسمبر ٢٠٢٠م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٢٠ دول الخليج العربية بين ترامب وبايدن

إعداد

د. فيصل أبو صليب

مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تقدير موقف

العدد (٢)

ديسمبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٠



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



مقدمة

تحظى الانتخابات الرئاسية الأمريكية بمتابعة واهتمام كبيرين، ليس فقط على المستوى المحلي الأمريكي، بل على المستوى الدولي كذلك، لما تشكله نتائج هذه الانتخابات من انعكاسات مهمة على تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية التي تؤثر في العالم بأسره، وخصوصاً في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تحظى بأهمية خاصة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

ويحاول هذا التقرير رصد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لهذا العام ٢٠٢٠، والتي أُجريت في يوم الثلاثاء الموافق الثالث من نوفمبر، وتأثيراتها المحتملة تجاه المنطقة مع وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض. وشهدت هذه الانتخابات جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، حيث تأخر ظهور النتائج وإعلان الفائز فيها، وهو المرشح الديمقراطي جون بايدن، وسط تشكيك الرئيس الأمريكي والمرشح الجمهوري دونالد ترمب بنتائجها وإعلانه النية الطعن في صحتها.

وقبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠ بين المرشحين الجمهوري دونالد ترمب والديموقراطي جون بايدن، لابد من توضيح طريقة انتخابات الرئيس في النظام السياسي الأمريكي، والتي تعتبر نوعاً ما معقدة وليست بنفس الصورة الموجودة في معظم الأنظمة الديمقراطية في العالم.



نظام الهيئة الانتخابية Electoral College:

تعتبر انتخابات الرئاسة الأمريكية انتخابات غير مباشرة، ويقوم فيها الناخبون الأمريكيون باختيار مرشحهم لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مندوبين في كل ولاية. ويتعهد هؤلاء المندوبون باختيار مرشح معين في الانتخابات، وتسمى هذه الطريقة بالهيئة الانتخابية Electoral College، وهذه الطريقة في اختيار الرئيس منصوص عليها في الدستور الأمريكي، وترجع في جذورها التاريخية إلى مناقشات المؤتمر الدستوري الذي وضع الدستور الأمريكي في عام ١٧٨٧، حيث شهد هذا المؤتمر جدلاً بين المشاركين فيه، والذين يُطلق عليهم الآباء المؤسسين Founding Fathers. وقد تركز هذا الجدل في المؤتمر الدستوري على عدة قضايا من أهمها طبيعة النظام السياسي وشكل السلطة التشريعية وطريقة تمثيل الولايات فيها وطريقة اختيار الرئيس وصلاحياته.

وقدّم خلال المؤتمر الدستوري مقترح من جانب الولايات الكبرى المشاركة في المؤتمر، وأطلق على هذا المقترح «خطة فيرجينيا» Virginia Plan أو خطة الولايات الكبيرة. ويقوم هذا المقترح على أساس أن يتكون الكونجرس من مجلسين يكون تمثيل كل ولاية فيهما بناءً على حجمها وعدد سكانها، وأن يكون اختيار الرئيس عن طريق الكونجرس. وفي المقابل، قدمت الولايات الصغرى المشاركة في المؤتمر مقترحاً آخر أطلق عليه "خطة

نيوجرسي "New Jersey Plan أو خطة الولايات الصغرى. وتقوم هذه الخطة على أساس أن يتكون الكونجرس من مجلس واحد يكون تمثيل كل ولاية فيه بالتساوي بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، وأن يكون اختيار الرئيس عن طريق الناخبين مباشرة.

وعندما كان المؤتمر الدستوري على وشك الفشل بسبب هذا الاختلاف، وبدأت وفود بعض الولايات بالانسحاب منه، قدمت الولايات المتوسطة خطة جديدة أطلق عليها "تسوية كونكتيكيت" Connecticut Compromise أو "التسوية الكبرى" The Greater Compromise. ويقوم هذا المشروع على أساس التوفيق بين الخطتين اللتين قُدمتا من قبل الولايات الكبرى والصغرى، بحيث اقترحت هذه التسوية أن يتكون الكونجرس من مجلسين، يكون التمثيل في المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ بالتساوي ما بين الولايات بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها، في حين يكون التمثيل في المجلس الأدنى أو مجلس النواب حسب عدد سكان كل ولاية. كما اقترحت هذه التسوية أن يكون اختيار الرئيس عن طريق مندوبين. وأصبحت هذه التسوية الكبرى هي وثيقة الدستور التي وافقت عليها كل الولايات الأمريكية الثلاثة عشر التي استقلت عن بريطانيا العظمى.

ولما كانت طريقة الهيئة الانتخابية منصوص عليها في الدستور الأمريكي، لذلك فإن تغيير هذه الطريقة في اختيار الرئيس يتطلب تعديلاً في الدستور، وهو ما يستلزم موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ كخطوة أولى، وموافقة ثلاثة أرباع الولايات من خلال هيئاتها التشريعية كخطوة ثانية، وهو الأمر الذي لم يتحقق. وعلى الرغم من أن بعض التعديلات الجزئية قد أُدخلت على طريقة اختيار المندوبين، إلا أن

طريقة الهيئة الانتخابية في اختيار الرئيس بقيت سارية المفعول منذ إقرار الدستور وحتى الانتخابات الرئاسية الحالية.

وتتكون الهيئة الانتخابية من ٥٣٨ مندوباً يقومون باختيار الرئيس ونائب الرئيس. ويكون توزيع المندوبين على كل ولاية حسب عدد أعضائها في مجلسي الشيوخ والنواب. كما تم منح واشنطن العاصمة ٣ مندوبين بناءً على التعديل رقم ٢٣ للدستور الأمريكي. وبناءً على ذلك، يصبح العدد الإجمالي للهيئة الانتخابية هو العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب وهو ٤٣٥ + العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ وهو ١٠٠ + ٣ مندوبين لواشنطن العاصمة، فيكون العدد الإجمالي للهيئة الانتخابية هو ٥٣٨، ويتطلب الفوز في الانتخابات الرئاسية حصول المرشح على ٢٧٠ وأكثر من أصوات المندوبين في الهيئة الانتخابية. وتتبع الانتخابات الأمريكية، ما عدا ولايتين وهما نبراسكا Nebraska ومين Main، نظام الفائز يحصل على كل شيء Winner Takes All System، بمعنى أن المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في ولاية معينة يحصل على العدد الكامل من المندوبين المخصص لهذه الولاية، بغض النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح الآخر.

ويكون العدد المخصص من المندوبين لكل ولاية بناءً على عدد مندوبيها في مجلسي النواب والشيوخ. وبالتالي يكون عدد المندوبين للولايات الكبيرة أكبر من عدد المندوبين المخصص للولايات الصغيرة. ويجري الإحصاء السكاني كل عشر سنوات بحيث يتم تغيير المقاعد المخصصة لكل ولاية في مجلس النواب، وبالتالي يتغير عدد المندوبين المخصص لها في الهيئة الانتخابية. ويوضح الجدول التالي توزيع مندوبي الهيئة الانتخابية بين الولايات الأمريكية:

الولاية	عدد المندوبين
ألاباما	٩
ألاسكا	٣
أريزونا	١١
أركانسا	٦
كاليفورنيا	٥٥
كولورادو	٩
كونيكتيكت	٧
ديلاوير	٣
واشنطن العاصمة	٣
فلوريدا	٢٩
جورجيا	١٦
هاواي	٤
أيداهو	٤
ألينوي	٢٠
انديانا	١١
أيوا	٦
كانساس	٦
كيتاكي	٨

٨	لوزيانا
٤	ماين
١٠	ميريلاند
١١	ماساتشوسيتس
١٦	ميشيغن
١٠	مينيسوتا
٦	ميسيسيبي
١٠	ميسوري
٣	مونتانا
٥	نبراسكا
٦	نيفادا
٤	نيوهامبشير
١٤	نيوجرسي
٥	نيوميكسيكو
٢٩	نيويورك
١٥	نورث كارولاينا
٣	نورث داكوتا
١٨	أوهايو
٧	أوكلاهوما

٧	أوريغون
٢٠	بنسلفانيا
٤	رود آيلاند
٩	ساوث كارولينا
٣	ساوث داكوتا
١١	تينيسي
٣٨	تكساس
٦	يوتا
٣	فيرمونت
١٣	فيرجينيا
١٢	واشنطن
٥	ويست فيرجينيا
١٠	ويسكونسون
٣	وايومنج
٥٣٨	المجموع

يتطلب الفوز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية حصول المرشح على ٢٧٠ وأكثر

وخلال المئتي عام الماضية كان هناك أكثر من ٧٠٠ مقترح في الكونجرس لتعديل أو إلغاء نظام الهيئة الانتخابية، وتشير استطلاعات الرأي العام أن غالبية الشعب الأمريكي تفضل إلغاء هذا النظام.

ويعتقد المعارضون لنظام الهيئة الانتخابية في انتخاب الرئيس في النظام السياسي الأمريكي أنه يمنع الأحزاب الثالثة من الظهور والمنافسة. وفي عام ١٩١٢، لم يتمكن ثيودور روزوفلت من تحقيق نتائج كبيرة في الانتخابات الرئاسية عندما خاضها كمرشح للحزب التقدمي Progressive أو Bull Moose Party، وحصل فقط على ٨٨ من أصوات المندوبين في الهيئة الانتخابية. وفي الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من حصول المرشح روس بيرو على حوالي ١٩٪ من أصوات الناخبين على المستوى الشعبي في كل الولايات، إلا أنه لم يحصل على أي مندوب في الهيئة الانتخابية. ومن أهم سلبيات نظام الهيئة الانتخابية أنه قد لا يعكس نتائج الديمقراطية الحقيقية. فقد يحصل مرشح معين على أكثرية الأصوات الشعبية، ولكنه لا يصل إلى البيت الأبيض، وذلك لأن المرشح الآخر هو الذي حصل على عدد أكبر في الهيئة الانتخابية. وهو السيناريو الذي حصل بالفعل في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٠ بين المرشح الديمقراطي آل غور، الذي حصل على أكثرية الأصوات الشعبية، والمرشح الجمهوري جورج دبليو بوش، الذي حصل على العدد الأكبر في الهيئة الانتخابية، ووصل إلى البيت الأبيض. وحصل هذا السيناريو مرة أخرى في الانتخابات الرئاسية الماضية في عام ٢٠١٦ بين مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون ومرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب.

كما أن هناك من يرى بأن هذه الطريقة تجعل المرشحين في الانتخابات الرئاسية يركزون على ولايات محددة وهي ما يُطلق عليها "الولايات المتأرجحة" swing states وهي الولايات التي لم تحدد موقفها من مسألة التصويت لأي من المرشحين في الانتخابات الرئاسية، وهي عادة تكون ولايات غير محسوبة على أحد الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي مثل ولايات فلوريدا وبنسلفانيا وأوهايو، على خلاف الولايات الكبيرة الأخرى المعروف توجهها مسبقاً مثل ولاية كاليفورنيا أو نيويورك المعروفة بتوجهها الديمقراطي، أو ولاية تكساس المعروفة بتوجهها الجمهوري.

ومن جانب آخر، يرى المؤيدون لنظام الهيئة الانتخابية بأنه يؤكد على الطبيعة الفدرالية التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي، من حيث أنها تمنح الفرصة للولايات في اختيار الطريقة التي تراها لاختيار الرئيس. كما أن هذا النظام الانتخابي يحمي الولايات الصغرى ويجعل لها أهمية في الانتخابات الرئاسية، مثلما حدث في الانتخابات الرئاسية الحالية في عام ٢٠٢٠، حيث كان المرشحان جون بايدن ودونالد ترامب ينتظران نتائج ولاية نيفادا الصغيرة ذات الستة أصوات في المجمع الانتخابي لتعزيز حظوظهما في الفوز في هذه الانتخابات. كما أن نظام الهيئة الانتخابية يضمن حقوق الأقليات العرقية في المجتمع الأمريكي، مثل الأقلية السوداء أو اللاتينية وغيرها.

وتنص المادة الثانية -الفقرة الأولى- من الدستور الأمريكي بأنه يجب أن يتمتع المرشح لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالجنسية بالميلاد وليس بالتجنس، وألا يقل عمره عن ٣٥ سنة، وأن يكون مقيماً في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن ١٤ عاماً. وهناك بعض الصفات غير المدونة دستورياً لرئيس الولايات المتحدة، حيث أن كل الرؤساء الأمريكيين

كانوا من الذكور، ولم يسبق لإمرأة أن تولت منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن معظم الرؤساء الأمريكيين كانوا من البيض البروتستانت، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية مثل الرئيس جون كينيدي الذي كان ينتمي للطائفة الكاثوليكية، والرئيس المنتخب الحالي جون بايدن الذي ينتمي كذلك للطائفة الكاثوليكية، والرئيس باراك أوباما الذي يعتبر من الأمريكيين الأفارقة، كما أن المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٢ ميت رومني كان ينتمي إلى المذهب المسيحي المورموني، وهو مذهب يشكل أقلية في الديانة المسيحية.

وتجري الانتخابات الرئاسية الأمريكية في يوم الثلاثاء الذي يلي أول يوم اثنين في شهر نوفمبر كل أربع سنوات. وتعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية لعام ٢٠٢٠ في يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر، وفي يوم الاثنين الذي يلي ثاني يوم الأربعاء من شهر ديسمبر، يجتمع مندوبو الهيئة الانتخابية في كل ولاية، ويدلوا بأصواتهم لمرشحيهم لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. ويجب حصول الفائز في الانتخابات الرئاسية على ٢٧٠ صوتاً من أصل ٥٣٨ صوت لمندوبي الهيئة الانتخابية.

وبعد ذلك تُرسل نتائج تصويت الهيئة الانتخابية إلى رئيس مجلس الشيوخ، ويجتمع الكونجرس بمجلسيه في السادس من يناير لإعلان الفائز في الانتخابات الرئاسية. وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على العدد المطلوب في الانتخابات وهو ٢٧٠ أو في حالة التعادل، يقوم مجلس النواب باختيار الرئيس من بين الثلاث مرشحين الذين حصلوا على أعلى عدد من أصوات الهيئة الانتخابية، ويكون لكل ولاية صوت واحد، ويلزم المرشح الحصول على ٢٦ صوتاً من أصل ٥٠ لكي يتولى منصب

الرئيس، وليس لواشنطن العاصمة صوت في مجلس النواب، ويلزم لإجراء هذا التصويت حضور ممثلي ثلثين الولايات على الأقل. وسبق أن قام مجلس النواب باختيار الرئيس مرتين في التاريخ السياسي الأمريكي، الأولى كانت في عام ١٨٠١، والأخرى كانت في عام ١٨٢٥.

وإذا لم يحصل أي من المرشحين لمنصب نائب الرئيس على العدد المطلوب للفوز في الانتخابات، يقوم مجلس الشيوخ باختيار نائب الرئيس من بين المرشحين اللذين حصلوا على أعلى عدد من أصوات الهيئة الانتخابية. وفي هذه الحالة، يكون لكل عضو في مجلس الشيوخ صوت واحد، ويلزم المرشح لتولي منصب نائب الرئيس أن يحصل على ٥١ من أصل ١٠٠ صوت في مجلس الشيوخ، ويلزم حضور ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل لإجراء هذا التصويت. وسبق لمجلس الشيوخ أن قام بهذا الإجراء في اختيار نائب الرئيس في عام ١٨٣٧.

ويؤدي الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في ٢٠ يناير، وعادةً ما يؤدي الرئيس اليمين الدستورية أمام مبنى الكونجرس، ويقوم رئيس المحكمة العليا بالإشراف على أداء اليمين الدستورية، وهو ما يشير رمزياً إلى مبدأ الرقابة والتوازن *check and balance* الذي يوازن ما بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الأمريكي. ويتولى الرئيس الأمريكي منصبه رسمياً في البيت الأبيض بعد أداءه اليمين الدستورية.

انتخابات البيت الأبيض ٢٠٢٠:

في كل انتخابات رئاسية أمريكية يكون هناك مجموعة من العوامل التي تحدد القضايا الرئيسية التي تركز عليها هذه الانتخابات، فلو

نظرنا مثلاً إلى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤ لوجدنا بأن قضية الأمن القومي National Security كانت هي القضية المحورية في تلك الانتخابات بسبب تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب في أفغانستان والعراق. وفي انتخابات ٢٠٠٨ وبسبب التأثير السلبي للحروب التي خاضتها إدارة جورج دبليو بوش وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الأمريكي، نجد بأن قضية الاقتصاد كانت هي القضية الرئيسية في انتخابات البيت الأبيض ٢٠٠٨، لذلك جاء أوباما بشعار يحمل الوعود بالتغيير وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، تماماً كما جاء المرشح الديمقراطي بيل كلينتون بشعار "إنه الاقتصاد ياغبى" في انتخابات البيت الأبيض عام ١٩٩٢ ضد المرشح الجمهوري الرئيس جورج بوش الأب، وذلك بعد تردي الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

وفي الانتخابات الحالية للبيت الأبيض عام ٢٠٢٠ سيطرت تداعيات الجائحة التي طالت العالم بأسره وهي جائحة فيروس كورونا المستجد على الحملات الانتخابية للمرشحين الديمقراطي جون بايدن والجمهوري الرئيس دونالد ترامب. حيث سعى المرشح الديمقراطي جون بايدن إلى استغلال التعامل السيئ لإدارة ترامب مع هذه الجائحة على المستويين الصحي والاقتصادي في البلاد.

كما أثرت الحوادث العنصرية التي حدثت قبل فترة من إجراء انتخابات البيت الأبيض على العملية الانتخابية، وأهمها مقتل الشاب الأمريكي من أصول أفريقية جورج فلويد على يد شرطي أبيض، والتي تبعها حدوث اضطرابات شعبية وحوادث تصادم بين المتظاهرين

وقوات الأمن في بعض الولايات. وظهرت على إثر هذه الحوادث العنصرية حركة "حياة السود مهمة" Black Lives Matter المناهضة للسياسات العنصرية والتي اتخذت موقفاً مناهضاً من إدارة ترامب. وشهدت انتخابات البيت الأبيض لعام ٢٠٢٠ تنافساً شديداً بين المرشحين ترامب وبايدن، ونسبة إقبال كبيرة بين الناخبين. وشهدت هذه الانتخابات للمرة الأولى تأخراً في فرز نتائج التصويت نتيجة للمشاركة عبر البريد بسبب جائحة كورونا المستجد، وزيادة نسبة التصويت بشكل غير مسبق. وأسفرت انتخابات البيت الأبيض عن فوز المرشح الديمقراطي جون بايدن، وفشل الرئيس ترامب في الحصول على فترة رئاسية ثانية، وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٩٢ التي يفشل فيها رئيس أمريكي في إعادة انتخابه.

ويمكن القول بأن جون بايدن لا يعتبر البديل المفضل حتى لكثير من الديمقراطيين، ولكن الرغبة العارمة في إلحاق الهزيمة بالرئيس ترامب كانت وراء الاصطفاف ونسبة التصويت غير المسبوقة في هذه الانتخابات. ورغم ذلك فإن بايدن يعتبر متقدماً في السن، وفي الانتخابات القادمة في ٢٠٢٤ سوف يكون في منتصف الثمانينيات من عمره، وهي نقطة ضعف يمكن أن يعاني منها الحزب الديمقراطي الذي يطمح في البقاء في البيت الأبيض لفترة ٨ سنوات. كما أن فوز الحزب الديمقراطي في هذه الانتخابات لا يعني أنه لا يعاني من انقسام حزبي، حيث أن هذا الاصطفاف الحزبي وراء بايدن كان فقط لإلحاق الهزيمة بترامب، ثم لا يلبث الديمقراطيون أن يعودوا إلى الاختلاف الداخلي، خصوصاً من جانب تيار اليسار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي.

ومن ناحيةٍ أخرى، يعاني الحزب الجمهوري من انقسام غير مسبوق نتيجة لصعود ترامب في قمة هذا الحزب في الانتخابات الماضية التي فاز فيها في عام ٢٠١٦، ويحتاج هذا الحزب بعد هزيمة ترامب لإعادة توحيد صفوفه وإعادة تنظيم قواعده الانتخابية والعودة في انتخابات ٢٠٢٤ بمرشح جديد قوي وقادر على إعادة الحزب الجمهوري إلى الواجهة وفق أجندته السياسية التقليدية التي ابتعد عنها ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض في ٢٠١٦.

وتعتبر الانتخابات الرئاسية لهذا العام ٢٠٢٠ استثنائية بجميع المقاييس ليس فقط لإجرائها في ظروف انتشار جائحة وباء فيروس عالمي، أو نسبة المشاركة غير المسبوقة بين الناخبين، أو لتأخر إعلان نتائجها، ولكن أيضاً لأنها المرة الأولى التي يشكك فيها الخاسر في الانتخابات بنزاهتها ويتهم الولايات بتزوير الانتخابات وسرقتها، ويقدم دعاوى قضائية للطعن في نتائج الانتخابات أمام المحاكم الفيدرالية.

وقد أحدثت فترة إدارة الرئيس دونالد ترامب انقساماً حاداً داخل المجتمع الأمريكي اتضحت ملامحه في هذه الانتخابات، من خلال نسبة إقبال غير مسبوقة واصطفاف مجتمعي في هذه الانتخابات. وشارك الأمريكيون الأفارقة African Americans بنسب تصويت عالية، وقام أكثر من ٩٠٪ منهم بالتصويت لصالح المرشح الديموقراطي جون بايدن، نظراً للأحداث العنصرية التي حدثت خلال فترة إدارة الرئيس ترامب والتي استُهدف فيها أمريكيون سود في بعض الولايات الأمريكية من جانب قوات الشرطة، وأبرزها حادثة مقتل جورج فلويد.

ومن ناحيةٍ أخرى، تصاعد تأثير الجماعات اليمينية المتطرفة خلال فترة إدارة الرئيس ترامب، واصطفت هذه الجماعات بشكل واضح مع

المرشح الجمهوري ترامب خلال هذه الانتخابات. وقد نشطت حركات وميليشيات متطرفة خلال الفترة الأخيرة في المجتمع الأمريكي، وهي مؤيدة للرئيس ترامب وسياساته اليمينية، مثل حركة boogaloo وميليشيا Wolverin Watchmen في ولاية ميتشغن والتي خططت لخطف حاكمة الولاية. وكل هذه الحركات والميليشيات كانت تُبشّر منذ فترة طويلة بحرب أهلية داخلية في الولايات المتحدة. وظهرت هذه الحركات بقوة خلال هذه الانتخابات وكان أفرادها يحملون الأسلحة في الشوارع الأمريكية اعتراضاً على خسارة ترامب في الانتخابات. وتتوافر خلال هذه الفترة ظروف داخل الولايات المتحدة تهيأ الأرضية لظهور العنف، أهمها تداعيات جائحة كورونا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والظروف النفسية التي صاحبت هذه الأزمة وحالة الإغلاق وفرض إجراءات وقيود أمنية. كما ساهمت نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتصريحات الرئيس ترامب التي حملت خطاباً "تخريصياً" لجمهوره، بما يقوض من أركان مؤسسات الحكم الأمريكية، الظروف الملائمة لظهور العنف داخل المجتمع الأمريكي.

كما شهدت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية اختراقات في الولايات لكلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي، مثل فوز المرشح الديموقراطي بايدن بولايتي أريزونا، ونيومكسيكو، وهما من الولايات المعروفة بتوجهها الجمهوري. أو فوز ترامب بولاية ويست فيرجينيا التي كانت تصوت للحزب الديموقراطي لفترات طويلة. وهذا ربما يرجع إلى التغيرات الديموغرافية في المجتمع الأمريكي، والتحويلات في القواعد الانتخابية للحزبين. ومن المعلوم بأن أيديولوجية الحزبين الديموقراطي والجمهوري

تكون في وسط الطيف السياسي، يسار الوسط للحزب الديمقراطي، ويمين الوسط للحزب الجمهوري. ولكن في الفترات الأخيرة ظهرت تحولات في الحزبين من خلال ظهور تيارات داخل الحزبين اتجهت نحو اليسار التقدمي في الحزب الديمقراطي، والذي عكس توجهاته مرشحون مثل بيرني ساندرز، واليمين المتطرف في الحزب الجمهوري، وهو التيار الذي ساهم في وصول ترامب للسلطة في عام ٢٠١٦.

دول الخليج العربية بين ترامب وبايدن:

ربما تكون هذه الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأولى التي يتضح فيها الانقسام والتباين الحاد في المواقف بين دول الخليج العربية تجاه المرشحين فيها. وقد أُلقت تداعيات "الأزمة الخليجية" التي ظهرت منذ عام ٢٠١٧ بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب، وقطر من جانبٍ آخر، بظلالها على مواقف دول الخليج العربية تجاه هذه الانتخابات.

وبدا من الواضح بأن السعودية والإمارات تفضلان سيناريو إعادة انتخاب الرئيس ترامب لفترة رئاسية ثانية، حيث كان الرئيس ترامب حليفاً قوياً لهاتين الدولتين خلال فترة رئاسته الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها الرئيس ترامب لدولة أجنبية بعد توليه السلطة هي للسعودية، التي قدمت لإدارة ترامب استثمارات بمئات المليارات من الدولارات. واتخذ الرئيس ترامب بعد اندلاع الأزمة الخليجية موقفاً فسره كثير من المراقبين بأنه يميل إلى الجانب السعودي الإماراتي، حيث اتهم قطر بتمويلها للإرهاب. كما اتخذ الرئيس ترامب موقفاً أكثر تشدداً تجاه إيران الخصم الرئيسي للسعودية في المنطقة، وفرضت إدارته على طهران

عقوبات اقتصادية غير مسبقة، كما قام الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته إدارة أوباما مع طهران في عام ٢٠١٥، وقام الرئيس ترامب بإعطاء أوامره لتصنيف قاسم سليمان القائد العسكري الإيراني الأبرز في الساحة الميدانية العراقية والسورية.

كما قامت كل من الإمارات والبحرين بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وفق اتفاق سلام أطلق عليه "اتفاق إبراهيم"، وتم التوقيع على هذه الاتفاق في حديقة البيت الأبيض وبحضور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. كما أعلنت الإمارات عن قرب اتفاقها مع واشنطن على الحصول على طائرات F35 المتطورة مع عدم ظهور معارضة إسرائيلية لهذه الصفقة العسكرية.

وفي المقابل، فإن السعودية والإمارات تنظران إلى الرئيس الأمريكي المقبل جون بايدن بأنه جزء من إدارة أوباما التي كانت لها مواقف غير متوافقة مع أجندة هذه الدول في المنطقة. حيث قامت إدارة أوباما، التي كان بايدن نائب الرئيس فيها، بإبرام الاتفاق النووي مع إيران دون التنسيق مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها السعودية، وهي المعنية بشكل مباشر بتطورات الملف النووي الإيراني. كما كان لإدارة أوباما مواقف مؤيدة للتغيرات التي ظهرت في المنطقة العربية جراء اندلاع ثورات "الربيع العربي" ووصول حكومات "الإسلام السياسي" مثل جماعة الإخوان المسلمين إلى دول عربية رئيسية وتقع في المحيط الجغرافي لدول الخليج العربية وفي مقدمتها مصر، وهو الأمر الذي نظرت إليه السعودية والإمارات والبحرين بأنه يشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

كما كان للرئيس الأمريكي السابق أوباما انتقادات لدول الخليج العربية وخصوصاً السعودية، فعلى سبيل المثال قال أوباما في مقابله مع

مجلة أتلانتك بأن دول الخليج العربية مشكلتها داخلية وتتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي وأن عليها الحوار مع إيران وفق ما أسماه "السلام البارد". كما أشار في تلك المقابلة إلى أن "المدارس الوهابية" انتشرت في البلدان الآسيوية مثل أندونيسيا. وشهدت العلاقات السعودية الأمريكية حالة من الجمود خلال فترة إدارة أوباما، بعكس ما أحدثه وصول ترامب للبيت الأبيض من انتعاشة لهذه العلاقات. وتحشى الرياض أن تشهد إدارة بايدن عودة لتكرار سيناريو الجمود في العلاقات الثنائية بين البلدين مثلما ظهر خلال إدارة أوباما. وتجدر الإشارة إلى أن لبايدن تصريحات معلنة ينتقد فيها الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، كما كان له تصريحات متقدمة للسعودية على ضوء قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في أسطنبول.

ولكن وفي كل الأحوال، فإنه ليس من السهل على أي رئيس أمريكي أن يحدث تغييراً جذرياً في العلاقات الأمريكية السعودية، حيث أن السعودية تمثل حجر زاوية في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وربما لا تقل أهميتها عن مكانة أمن إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

وقد برز "المحور السعودي الإماراتي" بقوة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد نجاحه في احتواء تأثير "الثورات العربية" ومواجهة النفوذ الإيراني في اليمن. وزادت قوة هذا المحور مع وصول ترامب للسلطة في البيت الأبيض. وهذا المحور يفقد اليوم حليفاً قوياً بخسارة ترامب في الانتخابات الرئاسية. وربما كانت خطوة الإمارات بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل "استباقية" لإيجاد حليف قوي ومستقر في المنطقة يمكن أن يوازن النفوذ التركي والإيراني، ويُغني عن الاعتماد على تغييرات الإدارات الأمريكية.

ورغم خسارة ترامب ووصول بايدن للسلطة في البيت الأبيض، إلا أن ذلك لا يعني تراجع "المحور السعودي الإماراتي" الذي استطاع التعامل مع إدارة أوباما التي أبرمت اتفاقاً مع إيران دون التنسيق مع السعودية "الحليف التقليدي" لواشنطن، والتي دعمت ثورات "الربيع العربي" ووصول حكومات "الإسلام السياسي" في دول عربية مهمة وتقع في المحيط الجغرافي للسعودية ودول الخليج العربية، وفي مقدمتها مصر. ولا ننسى بأن جون بايدن كان جزءاً من إدارة أوباما، حيث شغل منصب نائب الرئيس فيها. وأعلن بايدن خلال حملته الانتخابية عن نيته العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحب منه ترامب، وإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، وعن نيته وقف الدعم العسكري للحرب في اليمن والتي تقودها السعودية.

ولكن يجب التأكيد على أن كثيراً من التصريحات التي يطلقها المرشحون خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية يصعب تحقيقها بعد الوصول إلى البيت الأبيض، خصوصاً إذا اصطدمت بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية. ولذلك فإنه وإن كان يُتوقع عودة إدارة بايدن إلى الاتفاق النووي مع إيران، إلا أنه من المستبعد لهذه الإدارة الجديدة تبني سياسة خارجية أمريكية تتعارض بشكل واضح مع مصالح السعودية في المنطقة. بمعنى آخر، رغم أن الكثير من تصريحات بايدن حملت انتقادات واضحة تجاه السعودية فيما يتعلق مثلاً بملف الحرب في اليمن، أو ملف حقوق الإنسان، إلا أن استقرار السعودية ونظامها السياسي الحاكم يعتبر من الركائز الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي من الصعب على أي رئيس أمريكي أن يُحوّل تصريحاته الانتخابية إلى سياسات عملية وملموسة تجاهها. وفي كل الأحوال، فإنه يمكن النظر إلى هزيمة ترامب في هذه الانتخابات بأنها تصب في مصلحة دول الخليج العربية، أو بعضٍ منها على أقل تقدير.

حيث يمكن أن يحمل خروج ترامب من البيت الأبيض بشائر انفراجة في "الأزمة الخليجية" التي طال أمدها، والتي لعب فيها الرئيس ترامب دوراً سلبياً، وربما ساهم بشكل أكبر في حدوث هذا الانقسام الخليجي، مثل تصريحه الأبرز باتهامه قطر بدعمها للإرهاب، ثم تراجعته عن هذا التصريح. وهكذا فقد ساهمت سياسة ترامب المترددة والمصلحية تجاه دول الخليج العربية في تعميق حالة الخلاف الخليجي. كما اتسمت سياسته تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بـ "البراغماتية والنفعية" الفجة، والتي لا ينفك الرئيس ترامب أن يعلنها بصراحة لمؤيديه وجمهوره الأمريكي بشكل متكرر بأنه يجب أن يحصل على أموال طائلة من دول الخليج النفطية في مقابل حمايتها.

والحقيقة أنه رغم سعي دول الخليج العربية وفي مقدمتها السعودية والإمارات والبحرين إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حدة تجاه إيران في المنطقة، إلا أن إدارة ترامب التي وعدت بأن تكون حازمة مع طهران لم تقم بأي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه سوى في انسحابها من الاتفاق النووي، وفي فرضها عقوبات اقتصادية قاسية ضد إيران، وفي قيامها بتصفية القائد العسكري الإيراني قاسم سليمانى. ولكن عندما ضربت المنشآت النفطية السعودية في "أرامكو" والتي اتهمت إيران بأنها وراء هذه العملية، لم تقم إدارة ترامب بأي عمل عسكري ضدها، وكذلك عندما قامت إيران بإسقاط طائرة درون أمريكية فوق مياه الخليج، لم تقم إدارة ترامب بالرد العسكري على هذه الحادثة.

ويمكن القول بأن الكويت وعمان هما الدولتان الخليجيتان الأقل تأثراً بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهذا الأمر ربما يكون محصلة

للسياسة الخارجية المتوازنة والحيادية التي ميزت البلدين. وبالنسبة للكويت فإنها قادرة على التعامل مع الإدارات الأمريكية المختلفة، ولكن يمكن القول بأن من مصلحة الكويت الاستراتيجية تغير إدارة ترامب، حيث أن هذا التغير يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية على حالة الاستقرار في المنطقة. ومن المتوقع أن تتخذ الإدارة الأمريكية الجديدة "إدارة بايدن" موقفاً أكثر جدية فيما يتعلق بإنهاء "الأزمة الخليجية" التي أثرت سلباً على مصالح الكويت وأهدافها في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فإن تغير إدارة ترامب يمكن أن يخفف من الضغوط الأمريكية على الكويت فيما يتعلق بقضية التطبيع مع إسرائيل.

وكانت إدارة ترامب قد رعت إبرام "اتفاق السلام" الذي أُطلق عليه "اتفاق إبراهيم" بين الإمارات والبحرين من جانب، وإسرائيل من جانب آخر. وصرح الرئيس الأمريكي ترامب أكثر من مرة بأن هناك أكثر من دولة عربية سوف تنضم لاتفاق السلام مع إسرائيل. وبعد لقاء الرئيس ترامب بالشيخ ناصر صباح الأحمد خلال استلامه وسام القائد الأعلى الممنوح لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد رحمه الله، قال ترامب بأن الكويت قد تنضم قريباً لاتفاق السلام. وقامت العديد من التيارات السياسية في الكويت بإصدار بيان استنكار لهذه التصريحات والتأكيد على موقف الكويت الرافض للتطبيع. كما أعلن مجلس الأمة الكويتي موقفه المؤكد على موقف الكويت الداعم للقضية الفلسطينية، في حين أعلن مجلس الوزراء الكويتي تأكيد دولة الكويت على دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني وفقاً للقرارات الدولية. وكان مجلس الأمة الكويتي من خلال رئيسه السيد مرزوق الغانم قد اتخذ مواقف معارضة تجاه ما سميت بـ "صفقة القرن"، وكانت الكويت الدولة الخليجية الأكثر وضوحاً في موقفها

الرافض للتطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي جعل جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي ترامب يقول بأن "موقف الكويت غير بناء".

وبناءً عليه، فعلى الرغم من تأييد الرئيس المنتخب جون بايدن لـ "اتفاق إبراهيم" بين الإمارات والبحرين وإسرائيل، إلا أنه من غير المتوقع لإدارته الضغط على الكويت وبقية دول الخليج التي لم تنضم لهذا الاتفاق. وفي المقابل، فإن إعادة انتخاب الرئيس ترامب كان يعني بأنه سوف يكون أمامه أربع سنوات إضافية لتنفيذ وعوده في انضمام مزيد من الدول الخليجية والعربية لاتفاق السلام مع إسرائيل. ولا شك بأن ذلك سوف يخلق مزيداً من الضغوط على الكويت في اتجاه التطبيع مع إسرائيل، وهي القضية التي تواجه معارضة رسمية وشعبية بشكل كبير في الكويت.

ومن المعلوم بأن واشنطن تملك أدوات ضغط وتأثير على دول الخليج العربية ومن بينها الكويت. ولذلك فإن من مصلحة الكويت تغيير إدارة ترامب في هذا التوقيت لأنه يُخَلِّص الكويت من ضغوط محتملة من الجانب الأمريكي فيما يتعلق بمسألة التطبيع مع إسرائيل التي لا تصب في مصلحة الكويت في هذه الفترة.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن فوز بايدن في هذه الانتخابات يعني بأن إدارته من المحتمل بشكل كبير أنها سوف تتجه لتخفيف حدة التوتر مع إيران من خلال العودة للاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمته إدارة أوباما عام ٢٠١٥، والتي كان بايدن جزءاً منها. ولا شك بأن من مصلحة الكويت الاستراتيجية تحقيق الاستقرار في المنطقة، وخصوصاً مع إيران القريبة جغرافياً من الكويت.

وبشكلٍ مجمل، فإنه على الرغم من قدرة الكويت على التعامل مع كلٍ من المرشحين دونالد ترامب وجون بايدن، إلا أنه عند المقارنة بين

الاثنين يبدو بأن فوز بايدن في هذه الانتخابات الرئاسية يحقق المصلحة الاستراتيجية للكويت بشكل أكبر، فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية وهي: حل الأزمة الخليجية، وعدم الضغط باتجاه التطبيع مع إسرائيل، والتهدة مع إيران.

لذلك فإن من المصلحة الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي إنهاء الخلاف الخليجي أو "الأزمة الخليجية" بأقصى سرعة ممكنة، والعمل على توحيد الرؤى فيما يتعلق بالتهديدات والتحديات المشتركة، وتكوين موقف مشترك بشأنها يمكن من خلاله أن تضغط دول المجلس على إدارة بايدن لتضمين مخاوفها فيما يتعلق بأية مفاوضات قادمة مع الجانب الإيراني. وتجدر الإشارة إلى أن من الانتقادات الموجهة لإدارة أوباما أنها قامت بإبرام اتفاق مع طهران دون التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عُمان، فيما يتعلق بمخاوفها وهواجسها الأمنية تجاه إيران. لذلك فإنه من المهم في هذه الفترة لدول المجلس أن تعمل على تشكيل موقف مشترك يُضمّن مخاوف دول الخليج وقلقها من تدخل إيران في الشؤون الداخلية لها في أي اتفاق قادم تبرمه الإدارة الأمريكية الجديدة مع إيران. وهذا الأمر لا يمكن حدوثه في ظل استمرار "الأزمة الخليجية"، وبناءً عليه، فإنه يجب على دول "الأزمة" سرعة التجاوب والمرونة في التعاطي مع الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية التي استمرت لأكثر من ثلاثة أعوام وأدت إلى مزيد من الضعف في منظومة مجلس التعاون الخليجي.





Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University



(المؤلف في سطور):

د. فيصل مخيط عبدالله أبو صليب

- أستاذ العلوم السياسية المشارك في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت
- دكتورة في العلوم السياسية في جامعة مانشستر - وماجستير في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ريفرسايد
- بكالوريوس في العلوم السياسية في جامعة الكويت بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف.
- مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت
- مدير برنامج الدراسات العليا في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت
- رئيس وحدة الدراسات الأمريكية الأسبق بجامعة الكويت
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية
- له أكثر من ٢٥ بحث منشور في مجلات علمية محكمة عربية وعالمية.

December 2020